

ثانياً ، وعلى إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية^(١) .

أقول^(٢) : لم يتعرض المصنف في هذا الكتاب إلى شرح إلحاق القول بالظن في العمل على التفصيل ، ولا بأس بأن نتعرض إليه فنقول : لغة « سليم » أن القول يلحق بالظن في العمل مطلقاً سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد شيء منها فيقولون : قلت زيداً قائماً ، ويخص أكثر العرب من غير سليم هذا الإلحاق بمضارع من يخاطب مفرداً أو غيره مذكراً أو غيره ، وهل يشترط كون هذا المضارع حالياً أم لا ؟

رأيان ، ويشترط أيضاً بعد استفهام إما متصل نحو : « أتقول زيداً قائماً » ؟ أو منفصل كقوله :
أُبْعِدْ بُعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً

شملي لهم أم دوام البعد محتوماً^(٣)
أو بجار ومجرور نحو « أفي الدار تقول زيداً جالساً » ؟
أو بأحد المفعولين كما في قوله :

(١) تحفة الغريب ٢/٢٠٦ ، مغني اللبيب ٢/٤٣٢ .

(٢) تحفة الغريب ٢/٢٠٦ .

(٣) رواية هذا البيت في كتب النحو ←